



علمت "زمان الوصل" من مصادر مطلّعة، أن النظام أوقف مؤخراً رواتب 250 مدرساً ومعلماً، يعملون في مدارس ريف حمص الشمالي (الرستن - تلبيسة - الزعفرانة - الحولة)، وخلال أيام سيصدر قرار فصلهم نهائياً من عملهم التربوي، بحجة عدم مراجعتهم لمديرية تربية النظام بمدينة حمص.

وتقول التفاصيل، التي حصل بريف حمص إن النظام أصدر قراراً في تشرين الأول/أكتوبر/ 2014، طلب فيه من كافة المعلمين ضرورة مراجعة مديرية التربية، وإحضار وثيقة ما يسمى "بيان وضع"، وإجراء مطابقة مع المحاسب المختص بالمديرية، وخلال الأشهر الثلاثة الماضية، ونتيجة للظروف المعاشية الصعبة بمنطقتهم.

ويهدف استمرار العملية التربوية - شبه المنهارة - اضطر معظم المعلمين لمراجعة مديرية التربية، وإجراء المطابقة المطلوبة، وأشارت مصادر "زمان الوصل"، إلى أن حواجز النظام المنتشرة على الطرقات، قامت باعتقال 15 معلماً ومدرساً من الذين راجعوا التربية، وحتى الآن لا أحد يعرف مصيرهم، وكل مدرس، أو معلم، لم يراجع تربية النظام، والأصح، فروع أمن النظام، لنهاية الشهر الأول من 2015م اعتبر بحكم المفصول عن عمله.

وقال المدرس ع.ش لـ "زمان الوصل": "كيف أذهب لتربية النظام بمدينة حمص، وأنا محاصر، وكافة الطرق مقطوعة، ومن يذهب عبر الأراضي الزراعية، تطلق عليه حواجز النظام الرصاص والقذائف، وأضاف: لماذا لم يتم النظام بفتح الطريق الرئيس، ولو لوقت محدد، للذهاب من خلاله إلى تربية حمص؟.

وأردف: كيف أذهب "للمطابقة" وقد اعتقل النظام زميلاً لي وهو بحالة غيبوبة، نتيجة أزمة قلبية أصابته عند أول حاجز له بريف حماة الجنوبي، ولا نعرف مصيره، وهل هو حي، أم توفي، وتابع تساؤلاته مستهجناً: كيف أذهب وقد اعتقل "شبيحة الأسد"، زميلاً لنا وهو عائد من "المطابقة" المزعومة، ولم تفرج عنه إلا بعد أن دفع 3 ملايين ليرة سورية، وكل ما يحمل في جيبه من رواتب أشهر سابقة.

وقال (ع-س)، الذي يتوقع صدور قرار فصله من عمله التربوي بأي لحظة، في سياق رده على سؤال "زمان الوصل" عن العدد الكلي للمعلمين المفصولين، منذ قيام الثورة السورية وحتى الآن: فصل النظام حوالي 500 موظف من ريف حمص الشمالي، خلال السنوات الثلاثة الأخيرة، معظمهم من المعلمين، منهم 200 معلم ومدرس من منطقة الحولة وحدها.

وطالب المدرس، الذي رفض الكشف عن اسمه، بالرغم من أنه بحكم المفصول، وزارة التربية والتعليم بالحكومة المؤقتة، تخصيص رواتب بديلة للمعلمين الذين فصلهم النظام بریف حمص الشمالي، لكي يتمكنوا من إعالة أسرهم في ظل ارتفاع معدل البطالة بالمناطق المحاصرة، إلى قرابة 80%.

المصادر: